الانسان ككيان مرجعي للأمن؟

النزعة الانسانية باعتبارها إحدى قطاعات الأمننة.

سكوت واتسون،

ترجمة: أ. سميرة سليمان

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

المقالة الأصلية بالإنجليزية:

The 'human' as referent object? Humanitarianism as securitization

Scott Watson, Department of Political Science, University of Victoria, Canada

تسعى النزعة الإنسانية لتحقيق الأمن من خلال تفعيل قدرتها على تشريع الاجراءات المستعجلة. والتي غالبا ما تعاني من الغموض وإساءة الاستعمال. في هذه المقالة تعاد صياغة مفهوماتية الإنسانية كقطاع لأمننة الدولة والأمننة الاجتماعية الحضارية، بمعنى تنظيم حقل الممارسة الهادف لإيجاد خطابات ومؤسسات تمكن من تطبيق الإجراءات المستعجلة والاستثنائية. فإعادة صياغة مفهوماتية الأمننة تساهم في تطوير نظرية الأمننة بتوسيع تطبيقاتها على ما بعد الدول والمجتمعات إلى البشر ككيانات مرجعية. لكن ذلك قائم على تحدي مفهوماتية مدرسة كوبنهاغن لما هوطبيعي /استثنائي على المستويين المحلي والدولي.باعتماد أمننة الإنسانية انطلاقا من تسونامي المحيط الهندي سنة 2004.

والمقالة تبين كيف أن هيكلة مجال الأمن الإنساني يمنح للجهات الإنسانية الفاعلة امتيازات خاصة في التحدث عن انعدام الأمن البشري، وكيف أن الخطاب الإنساني يمد ويعزز

الشكل المتآلف من هوية الإنسان. فالمقالة تلفت الانتباه إلى عملية تمثل التطورات وحالات الطوارئ الإنسانية، ويستخدم في إطار الأمننة النظر بدقة في الخطابات والممارسات ووكلاء الإنسانية.

مقدمة:

برز مفهوم الأمننة كنظرية واعدة لدراسة الأمن. فخلافا للنظريات الأخرى، فإن مفهوم الأمن بالنسبة لنظرية الأمننة ليس شرطا موضوعيا بل هو عملية تصاغ من خلال التأسيس التاذاتاني intersubjective لتهديد وجودي كافي لانتاج آثار سياسية Buzan et al., 1998:. تحدث هذه العملية من خلال ممارسة إستراتيجية تسعى إلى إقناع جمهور المستهدف بالقبول، استنادا للادعاء بأن تنمية معينة أوكيانا ما مهدد بما فيه الكفاية، ما يستدعي سياسة فورية لتخفيفه (تخفيف التهديد)(Balzacq, 2005: 173) . أساس النظرية هووضع مفهوماتية الأمن كفعل خطابي، بمعنى عملية استطرادية يستخدم فيها خطاب أمني قوي استثنائي يحول القضايا من عالم السياسة الى عالم مافوق السياسة، وذلك بالسماح للنخب بتطبيق الإجراءات المستعجلة التي تنتهك قواعد السياسة الطبيعية للعبة (Buzan et al., 1998: 24). فضلا عن الجوانب غير الخطابية المرتبطة بالجهات والعمليات التكنوقراطية الفاعلة (بيغو، 1994، 2002؛ Huysmans، 2006). بهذه التعديلات أصبحت نظرية الأمننة تساهم مساهمة كاملة في دراسة الأمن من خلال تركيزها على قدرة النخب على تطبيق تشكيلة واسعة من الاجراءات الاستثنائية ردا على عدد متزايد من القضايا **والتطورات**، وذلك بناءا على الخطاب والممارسة الأمنية.

ورغم ذلك، فإن الأمن لا يعتبر الخطاب الوحيد المستخدم لإضفاء الشرعية على تنفيذ التدابير الاستثنائية المستعجلة. في الوقت الذي نشهد أنّ الأحداث التاريخية الأخيرة تهدد الإنسانية جمعاء وتضفي شرعية على تشكيلة واسعة من التدابير الاستثنائية. فالخطاب الإنساني

عقب أحداث تسونامي 2004 أدى إلى حدوث تمويل كبير من المصادر الخاصة والعامة، فقد تبرعت الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 13.5 بليون دولار للإغاثة والانتعاش من الكوارث بالإضافة إلى عدد غير مسبوق من الجهات المانحة قاربت 99 حكومة (Flint and Goyder, 2006; Telford and Cosgrave, 2007).كما اعتمدت النخب السياسية على الأنسنة في سعيها لتغيير درجات تبرير التدخلات العسكرية في الصومال، وهايتي، والبوسنة، وأنغولا، والموزمبيق، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، سيراليون، جمهورية الكونغوالديمقراطية، ليبيريا، السودان وكودي فوار، العراق ، وأفغانستان (De Waal and Omaar, 1994; Wheeler, 2004; Roth, 2004).

وقد تبلورة تبريرات التدخل العسكري لأغراض حماية الإنسان في التقرير المنبثق عن قمة اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة(تقرير مسؤولية الحماية 2001)، حيث نص تقرير ICISS بوضوح على أسس الحق في التدخل العسكري، وحظي بدعم دولي واسع النطاق نسبيا، بما في ذلك قبول من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة (MacFarlane et al., 2004). فالتأييد الواسع النطاق لهذا التقرير، جنبا إلى جنب مع استمرار استخدام التدخلات العسكرية الإنسانية لتعزيز عمليات الإغاثة واسعة النطاق، تبين لنا بوضوح أن النزعة الإنسانية، مثلها مثل الأمن، من أقوى الخطابات التي تضفي الشرعية على حشد كمية هائلة من الموارد في تنفيذ التدابير الطارئة.

إن تبرير اللجوء للقوة العسكرية تحت مظلة النزعة الإنسانية قوبل بالرفض من مختلف الطيف السياسي والأكاديمي، من الواقعيين، الذين لا يهتمون باستعمال القوة إلا لاعتبارات الأمن القومي(الواقعية التقليدية)، إلى النظريات النقدية التي ترى في النزعة الإنسانية تبرير للعنف والامبريالية (Slim, 2001; Ayoob, 2002; Bricmont, 2006; for overviews, see Welsh, 2004; McFarlane et al., 2004; Macrae, 1998).

في الوقت الذي، لا ينزع كل النقاد الغطاء الإنساني لتبرير أشكال التدخل، نجد آخرين منهم يدافعون عن الفعل الإنساني، عبر ابتكار تصور للنزعة الإنسانية بعيدا عن الدولة أواستعمال للقوة (ICRC, 2004; Rieff, 2002). أوضمان لجوء الدولة لاستخدام القوة بطريقة إنسانية ولتحقيق نتائج إنسانية (Weiss, 2001; Anderson, 1998; De Waal and Omaar, 1994).

وبناء على ذلك، فقد وجّه النقّاد من العالم السياسي والأكاديمي النقد للنزعة الإنسانية كتبرير للتدخل العسكري، لذلك سكب هؤلاء الحبر الكثير لتحديد مفهوم الانسانية لمنع سوء استخدامه على يد الفواعل الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن النزعة الإنسانية تفتقر لحدود تصورية صارمة وقابلة للتمديد، ما يجعل تدابيرها المستعجلة غامضة. ومن الأدلة على ذلك، نجد تبرير النخب الأمريكية والبريطانية لاحتلال العراق انطلاقا من المصوغات الإنسانية.

كما لاحظ أيضا "Chimni" أن هناك سلسلة من الانتقادات لمفهوم الأمن، باعتباره مفهوما متنازع حوله أساسا، وأنه غامض ويمكن التلاعب به بسهولة من قبل النخب، ويشير إلى أن ميوعة مفهوم الأمن من شأنها أن تمنح القدرة للنخب الحاكمة وتشجعها على استخدام الأمن كأداة للسيطرة وتوظيفه لأغراض محددة تخدم مصالح ذاتية.

أؤكد في هذا المقال، أن أفضل فهم لقوة النزعة الإنسانية في إضفاء الشرعية على التدابير الاستثنائية، والإشكالات المتعلقة بالغموض والقدرة على التحكم، يكمن كل ذلك في المقاربة للموضوع بالأمننة، على غرار الأمن المجتمعي أوالدولاتي، فأمننة الخطابات (الدولة، المجتمع، الإنسانية...الخ،) من شأنه أن يحدد الكيان المهدد، وإقرار تدابير طارئة للتخفيف من حدة التهديد.

فالمقاربة للإنسانية كقطاع متميز للأمن بمنطقه الخاص للتهديد تخاطب ثلاث فجوات حساسة لنظرية الأمننة:

_ استثناؤها للكيانات المرجعية غيرالحكومية أوالاجتماعية الحضارية للأمن.

_ اعتمادها على الأشكال المحلية والديموقراطية للحكم.

_ تمييزها الصعب بين الوضع الطبيعي والاجراءات المستعجلة.

مقاربة كهذه، يمكن أن تساهم أيضا في فهمنا للإنسانية كحقل منظم مع جملة من الفواعل التي تحتل منزلة مميزة ضمن تلك المنشغلة بانعدام الأمن الإنساني، والتي تدعم القواعد الدولية القائمة المتعلقة بتوفير الأمن للإنسان.

مفهوم الأمن والإنسانية:

رغم ارتباط نظرية الأمننة بمدرسة كوبنهاغن، إلا أن المقاربة القطاعية أثبتت مدى قدرة النخب الانسانية على أمننة كيانات مرجعية واسعة، بإثارتها للإنسانية كخطاب أمني، إذا يميز 'بوزان' وزملائه بين خمس قطاعات للأمن (عسكري، بيئي ،اجتماعي حضاري، اقتصادي وسياسي) مؤكدين أن طبيعة البقاء والتهديدات الوجودية تختلف تبعا للقطاعات وأنواع الوحدات. لقد استخدمت المقاربة القطاعية لتوضيح المنطق المتميز لأمن الدولة. لذلك أؤكد أهمية هذه المقاربة لفهم مكانة الإنسانية كقطاع متميز للأمن، فالأشكال المختلفة أومنطق الأمن تتمحور حول الادعاءات بخصوص الكيانات المرجعية ووجودها الذاتي، فعلى سبيل المثال، الأمن الاجتماعي الحضاري متمحور حول مفهوم الهوية (Wæver et al., 1993; Wæver, 1995; Buzan et al., 1998: 121–2), ، بينما أمن الدولة متمحور حول مفهوم السيادة .(Buzan, 1991; Buzan et al., 1998).

فالأمن الإنساني بمفهومه الحديث يتميز عن مفهوم الأمن في مفهومه الواسع، نظرا لتمحوره حول مفهوم الحياة والكرامة الإنسانية. فالخطاب الأمني الإنساني يسعى لتفضيل الحياة الانسانية على مصالح الدول والمجتمعات، وقد رأى "ويس" و"مينير" 1995 أن تعبير

"الإنسانية" يشير الى ترقية الرفاهية الانسانية بشكل واسع وتخفيف المعاناة الإنسانية. ورغم الاختلافات الشاسعة في تحديد مفهوم الانسانية فقد اتُفق على أن المكون المشترك للانسانية يكمن في الحياة الانسانية /كرامة الانسان ككيان مرجعي للأمن، وتلك الحياة والكرامة الانسانية يمكن أن تهدد بشكل وجودي من قبل تشكيلة واسعة من المستجدات.

المكونات الثلاث للأمننة:

تعرض الإنسانية ثلاث علامات للخطاب الأمني، باعتبارها منطق أوقطاع متميز للأمن:

- تهديدات وجودية للكيانات المرجعية .
- فعل مستعجل.
- تأثيرات على العلاقات بين الوحدات والافلات من القواعد.

فيما يخص المكونين الأولين، تبدوالصلة بين الإنسانية والأمننة بسيطة نسبيا. فكما هومذكور في القسم السابق، يعبّر الكيان المرجعي للإنسانية عن الحياة والكرامة الإنسانية، ومع ذلك فالتطورات المختلفة التي من المحتمل أن تتحول الى تهديدات وجودية قد تختلف تبعا للفواعل الأمنية التي تصنع الادعاء، فعلى سبيل المثال، تركز اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الناحية التاريخية على التخفيف من التهديدات الوجودية المرتبطة بنزع السلاح (معالجة المدنين وأسرى الحرب)، من جهتها تركز "أوكسفام" على الفقر والظلم كتهديدات وجودية أساسية أما (MSF) فتوسع مجال التهديدات الوجودية لتتضمن النزاع المسلح، والأوبئة، واستبعاد الرعاية الصحية والكوارث الطبيعية والصناعية، أما تقرير ICISS لسنة 2001 فقد اعتبر الخسارة الواسعة النطاق للحياة الإنسانية والتطهير العرقي بمثابة مبررات كافية لاستخدام التدابير المستعجلة.

إذن، معظم أنصار الأمن الإنساني، يختلفون حول المستجدات التي تبرر التدخل، منهم من يركز على "التحرر من الخوف" ومن يركز على " التحرر من الفاقة" (UNDP, 1994; Axworthy, 1999; Acharya, 2001; King and Murray, 2001).

أما العنصر الثاني المتعلق بالتدابير المستعجلة، فإن مقاربة الأنسنة كعملية أمننة تكشف أن هذا النقاش المستمر بين الطرق المختلفة للاغاثة الانسانية ليس نقاشا حول الكيانات المرجعية للأمن (حياة إنسانية/كرامة)، وإنما حول التطورات التي بإمكانها أن تتحول إلى تهديدات وجودية تضمن الفعل المستعجل (نزاع مسلح ، فقر، مرض، انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان)، والنقاش حول مدى ملائمة نوع التدابير المستخدمة (إغاثة، تنمية، تدخل، بناء الأمة /الدولة)، وكيف يجب تطبيق هذه التدابير (بشكل مستقل، بشكل محايد، بشكل براغماتي)، ومن قبل من (منظمات غير حكومية، دول، مجتمعات محلية).

وأخيرا، إن مسألة الاستثناء، تسري على معظم الإشكالات ذات الصلة بنطاق الأمننة – على حد سواء، وبشكل عام– مثلما تنسحب على العمل الإنساني، أوأي خرق صريح للقواعد الملزمة في الحالة الاعتيادية. ففي العديد من أعمال أعضاء من مدرسة كوبنهاغن، نجدهم يعادلون بين الأمننة الناجحة وتنفيذ التدابير التي توصف بـ"الاستثنائية، أوالتي تقع خارج نطاق الإجراء السياسي الاعتيادي"، وهذا لا يحد بالضرورة من التحليل على مستوى وحدة "الضوابط" وعلى الحكومات الديمقراطية، وذلك لاستبعاد الأنظمة غير الديمقراطية والوحدات غير التابعة للدولة، والى استبعاد "المعايير" الدولية.

إن فهم المحلي / الديمقراطي غير ضروري لتقييد تطبيق نظرية الاستثناء، بالنسبة لعمليات الأمننة التي تنفذ من قبل ومع الدول الديمقراطية، والدول غير الديموقراطية، والفواعل غير دولاتية، والتي لها آثار على الوحدات، والعلاقات والضوابط على الصعيد الدولي (على غرار أمننة الإنسانية).

إن العمل االتالي، يشير إلى أن اطار الأمننة يمكن تطبيقه بشكل مفيد على الأمن المجتمعي وعمليات الأمننة داخل الدول غير الديمقراطية والفواعل غير دولاتية، ولكن فقط عن طريق توسيع 'الاستثناء' وراء العمليات المحلية والديمقراطية، ومواصلة استكشاف ما المقصود من انتهاك القوانين الاعتيادية. كما تتعلق المشكلة الثانية: باعتماد الامننة على التمييز الواضح بين السياسة العادية والحياة اليومية وفي حالات الطوارئ، وأمننة التدابير، وبناء على ذلك، فإنها تتجاهل الممارسات الأمنية التي لا تعد ولا تحصى والتي تعمل تحت المستوى الاستثنائي. إذ نجد أن بوزان وآخرون (1998) يرون في الأشكال المؤسسية المصممة لأغراض محددة بسبب الأمننة دلالة على التمييز بين إشكالية التدابير العادية والطارئة. ويؤكدون على أنه إذا كان هناك شكلا من أشكال التهديد المفترض بصفة مستمرة أومتكررة، فإن الاستجابة والشعور بالحاجة الملحة تصبح ممأسسة، مما يؤدي الى ابتكار بيروقراطيات دائمة، وتأسيس التدابير والمؤسسات العسكرية للتعامل مع ذلك تبعا للتهديد.

يقترب منظروا مدرسة كوبنهاغن من مقاربة الأمننة المقدمة من قبل مدرسة باريس، حيث يؤكد ديدييه بيجو(Didier Bigo (2000 أن الأمننة تظهر من خلال تسليم كامل المجالات الأمنية لمحترفي الأمن وممارساتهم الإدارية المصممة لإدارة الخوف. فالجهد القياسي لهؤلاء المحترفين لا يكمن في تأهيل الشعور بانتهاك قواعد اللعبة محلي/ديمقراطي إلى مستوى الحالة الاستثنائية، ولكنهم لا يزالون يعملون ضمن منطق الأمن الذي بموجبه يتم طمأنة الكائن المرجعي (الدولة) ضد التهديدات الوجودية التي نادرا ما تحتاج إلى الإفصاح عنها علنا والدفاع عنها.

الأمننة يمكن أن تشير الى مدى الممارسات الاستطرادية الواقعة على طول المسار الاستثنائي الممأسس. حيث أنها تطوير مناسب لوضع ما في عالم الأمن من خلال الممارسات الاستطرادية للنخب السياسية التي تبرر الاجراءات الاستثنائية المنتهكة للقواعد الحالية (انتهاك الحقوق السياسية والمدنية). فالأمننة تصبح ناجحة عندما تصبح ممأسسة. وفي النهاية تؤسس ردود أمنية الى حد كبير كالاجراءات المستعجلة المحلية (عناية طبية طارئة ومتنقلة، أقسام

حريق...الخ)، أوالأمن الوطني/العسكري، هذه الممارسات لا تتطلب جهودا خطابية لتوضيح مكانتها كقضايا أمنية؛ فهي إذن، تشبه إلى حد كبير الممارسات الطبيعية للدولة في إطار الأمننة.

أؤكد في هذه المقالة، أن الأمن الإنساني يمكن فهمه فهما أفضل على طول مسار المأسسة الاستثنائية. رغم ذلك وفي مناسبات عديدة تعود الفواعل الأمنية الى ردود غير مُمأسسة واستثنائية كالتدخل الانساني المسلح.

إن مأسسة التهديدات الإنسانية تتجلى في الكثير من الكيانات البيروقراطية في شكل تدابير الإغاثة الطارئة: من منظمات الإغاثة غير الحكومية (ICRC, MSF, Oxfam) إلى منظمات حكومية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وقسم المملكة المتحدة للتنمية الدوليةDFID ووكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA) إلى الهيئات الحكومية الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة (WHO)، برنامج الغذاء الدولي(WFP)، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة المختلفة كصندوق الأمم المتحدة للطفولة [UNICEF]، ومكتب مندوب الأمم المتحدة للاجئين [UNHCR]، فهذه الوكالات تقوم بالاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة.

تناشد الفواعل الأمنية مثل أجهزة الاعلام والمنظمات غير الحكومية والنخب السياسية الأفراد والمتبرعيين بزيادة المساعدات الطارئة والاضافية على أساس أن التهديد الوجودي للحياة الانسانية مريع جدا، وأن الرد الطارئ يجب أن يشدد على منع الخسارة الواسعة النطاق للحياة الإنسانية. ففي الحالات الناجحة مثلا: نجد حالة تسونامي tsunami الذي حدث بالمحيط الهندي سنة 2004 ،كما سنرى في العنصر الموالي، حيث تم تسجيل تحرك دولي ما وراء حدود الآليات البيروقراطية الإنسانية الحالية واستخدمت قوات عسكرية لتسليم المعونة الطارئة. فقد شاركت جيوش غربية في جهود الإغاثة الإنسانية، طبعا في ظروف استثنائية. إذن، فاستخدام القوات العسكرية لتسليم الاعانات الانسانية لا ينتهك قواعد محلية حالية أومعايير دولية لعدم

التدخل، إلا أنه ينتهك الطريقة المألوفة للرد على حالات الطوارئ الانسانية التي أساسها طابع "مدني". علاوة على ذلك ومع مرور الوقت أصبحت الدول والمجموعات الدولية تمأسس لردود عسكرية من خلال مأسسة كيانات عسكرية متخصصة مثل :مكتب المساعدة الأجنبية الأمريكية للكوارث (the Office of United States Foreign Disaster Assistance) أوالفريق الكندي للمساعدة في التصدي للكوارث.

إنّ الرد الذي يأخذ طابعا عسكريا (المعسكر) لا ينبغي أن يفهم على أنه الانتقال من الوضع العادي إلى الاستثنائي، أومن الإنساني إلى المؤمّن، وإنما هويتجلى بصورة أوضح في التركيز على الأمننة الإنسانية.

في النهاية البعيدة لمسار الاستثناء، يعرف ويلر(Wheeler) سنة 2000 التدخل الانساني على أنه: "استخدام القوة لمنع انتهاك حقوق الإنسان"، أما فينومر Finnemore سنة 2004 فيعرفه على أنه :"نشر القوة العسكرية عبر الحدود لغرض حماية المواطنين الأجانب من العنف الصادر عن الإنسان"، أما جينيفر والش Jennifer Welsh)فيعرفه على أنه:"تدخل قسري في الشؤون الداخلية للدولة، عن طريق استخدام القوات المسلحة للرد على انتهاكات حقوق الإنسان أومنع المعاناة الإنسانية واسعة الانتشار" يشدد كل هؤلاء الباحثين على الأسباب الإنسانية للتدخل؛ حماية الحياة أوالكرامة الإنسانية أوالحقوق، وعلى استثنائية الرد؛ كانتهاك المبادئ المؤسسة للسيادة.

تعتبر حالة الإجماع أوالدعوة للتدخل إحدى أدوات الفصل بين ما هوطبيعي وما هواستثنائي في العالم الدولي، وفي حالات كثيرة للمساعدة الإنسانية وافقت الدول المعنية بالتدخل أوطلبت حضور وكالات إنسانية وقوات عسكرية من دول أجنبية، مثل هذه التدخلات لا تنتهك قواعد السياسة العادية الدولية. ان مبدأ الدعوة والاجماع أساسي جدا في العلاقات الدولية ،فالمنظمات غير الحكومية مترددة في التزويد بالمساعدات الانسانية والاغاثة بدون تفويض من

الدول المضيفة. وفي هذا السياق تصبح كل النشاطات الانسانية التي لم تُستدعى أوتُطلب منتهكة للمعايير الدولية وتكون معززة للفرق بين العادي والاستثنائي حسب وجهة النظر التقليدية للأمننة، فقد تشكل القواعد العادية للعلاقات الدولية مثل احترام السيادة وعدم التدخل انتهاكا باسم تخفيف التهديد الوجودي للحياة الإنسانية.

بهذه الطريقة يصبح فعل طلب أودعوة المساعدة الإنسانية دليلا على الاستثنائية وإعادة تأكيد معيار السيادة الرسمية يعيد تأكيد معيار أن الدولة المحدودة اقليميا مسؤولة عن حماية مواطنيها والدولة (حكومتها) هي الجهاز النشيط للحماية. هكذا ترد OCHA ووكلات انسانية أخرى عندما تطلب الحكومات دعماً دوليا، فالاعتماد على الحكومات لطلب المساعدة الإنسانية أوالسماح بها يشير إلى أن الفواعل الحكومية قد تلجأ لطلب المساعدة عندما تكون الدولة غير قادرة على آداء واجبها وتوفير الحماية، ومن هذا المنظور فإن كل مساعدة إنسانية تصنف على أساس أنها انتهاك لمعيار السيادة الرسمية والدولة. كما يبرر الخطاب الإنساني التدابير التي تنتهك "الوضع الطبيعي " والترتيب السياسي للنظام الرسمي الحديث، حيث أن الدول هي صانعة أمن أفرادها.

أما في حالة المنظمات غير الحكومية، يبعد الخطاب الإنساني دور الدولة كصانع وحيد للأمن، فالمنظمات غير الحكومية تعرف على أنها فواعل قادرة على التزويد بالإغاثة الإنسانية، حيث أكد بوزان وزملائه في حديثهم عن الأمن السياسي؛ أن التدخل الإنساني فعل خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي الدولي، وأكدوا أنه في بعض الحالات يكون المجتمع الدولي قادرا على شرعنة التدخل الانساني بالإشارة إلى الإبادة الجماعية، والعدوان أوببساطة غياب الحكم الجيد ...لأن انتهاك السيادة والتدخل هوخطوة صارمة في النظام الرسمي الحديث.

في هذا القسم لاحظنا أن :

- النزعة الإنسانية هي الخطاب الأمني.

- من الضروري فهم المكونات الرئيسة لنظرية الأمننة

أولا،توسيع تطبيق النظرية بالإشارة إلى أن الدول والمجتمعات ليست الكيانات المرجعية الوحيدة للأمن. وقد أثبتت ممارسة النزعة الإنسانية أنّ تعدد الفواعل (بما فيها الدول) اعتبرت حياة الناس كيانات مرجعية للأمن، وحاولت تطبيق إجراءات الطوارئ الاستثنائية للتخفيف من التهديدات الوجودية للحياة الانسانية.

ثانيا، تسعى العديد من الفواعل في عملية الأمننة الانسانية الى تفعيل اجراءات مستعجلة لتوفير الأمن بالتركيز على الدولة والمجتمعات، الأ أن هذا القسم يؤكد أنه في مجال الأمن الانساني يمكن للمنظمات غير الحكومية ومجموعات دولية أخرى أن تكون فاعلا أمنيا آخر .

تأمين الانسان: تسونامي2004:

تهتم هذه المقالة بتطوير مفهوماتية نظرية الأمننة بالتركيز على القضايا والممارسات التي تحيط بالإنسانية والأمن الانساني، فإعادة صياغة الإنسانية كخطاب أمني لكيان مرجعي إنساني معين لعنصر الأمن. فنظرية الأمننة تصرف النظر إلى دعم المكانة المتميزة لبعض الفاعلين للتعبير عن انعدام الأمن، والإعلان عن الظروف التي تمر بها، فهي مساهمة أساسية لإعادة التصور الحالي لدراسة الأنسنة من خلال توفير إطار متماسك وشامل للانتقادات القائمة.

في الصفحات المتبقية، أود أن ألفت الانتباه إلى الاستجابة الإنسانية لكارثة تسونامي في المحيط الهندي عام 2004، وذلك بإظهار كيف يمكن لإطار الأمننة أن يبرز أسباب القلق وبخول الأصوات التي تعبر عن انعدام الأمن البشري، وكيف يتم بناء هوية "الإنسان" ككائن مرجعي من خلال هذا الخطاب.

ففي 26 ديسمبر 2004 ضرب زلزال عدة ولايات بالمحيط الهندي بدرجة 9,0 على مقياس ريختر، أودى بحياة 225000 شخص، عرف هذا الزلزال تغطية إعلامية استثنائية

بالإضافة إلى مساعدات دولية هائلة وطارئة. بتحليل هذا الرد الاستثنائي والاستعجالي يمكننا تطبيق عملية الأمننة، ففي هذه الأخيرة يمكن اعتبار الناس الباقين على قيد الحياة كيانات مرجعية للأمن هددت من قبل العديد من التطورات من بينها المرض، والجوع ، وقلة الماء الصالح للشرب، وقلة العناية الطبية الطارئة، وقلة الملاجئ والاضطرابات والعنف والمتاجرة بالبشر واستغلال الأطفال وتحطيم البنية التحتية. بهذا هددت الحياة الإنسانية بكاملها. ويظهر التهديد بشكل واضح دون مخاطبته بالتدابير المستعجلة.

ما يلاحظ ما بعد كارثة تسونامي هوالتغطية الاعلامية الضخمة ،حيث كرست نيويورك تايمز خلال أسبوعين من الكارثة24 مقالا حول تسونامي وتأثيراته. كما كرست شبكات الأخبار التلفزيونية الأمريكية 80 برنامجا حول الكارثة. هذة التغطية الأمريكية الشاملة تشير الى أهمية الأمننة الانسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، فأجهزة الإعلام كانت بمثابة فواعل أمنية انسانية باستجوابها للسكان المعنيين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

رغم أن تصنيف 'الفعل الخطابي "التي بثتها أجهزة الإعلام التابعة لمصادر السلطة الرسمية المخولة للتحدث عن انعدام الأمن الإنساني في مجال العمل الإنساني المنظم أمر فج، لأنه بالتأكيد لا تروي القصة بأكملها. والأكثر أهمية أن "خطاب الامننة" هي الطريقة التي يتم فيها اقحام مختلف الأطراف الفاعلة داخل السلطات في الخطاب الإنساني، إلى جانب تأثير ذلك على بناء الكائن الإنساني كمرجع.

خاتمة:

لا تزودنا النزعة الإنسانية كعملية أمننة بحل فوري للتوتر والتهديد الإنساني، ففي وضع إطار لتقييم الممارسات الأمنية الانسانية نخرج بنقاط أساسية:

أولا: وضع المسائل المرتبطة بالانسانية ضمن عملية اجتماعية من الجدال والتحدي.

ثانيا: تساعدنا الدراسة على فهم جيد للبناء الإنساني وتشجع فواعل معينين على تعزيز نظام عالمي مع تحديد الحلول القابلة للتطبيق.وبتجسيد ذلك، يصبح المحلل قادرا على تقييم كلفة التمثيل الإنساني.